

بسم الله الرحمن الرحيم

جماعة التبليغ الراهنة

في إطار الشرع الإسلامي التأليف

العالم الجليل المحقق الأصولي الألمعى
فضيلة الشيخ الكبير

العلامة محمد فاروق الأترانوى الإله آبادى
- ندى لحده برحمته وثرى قربته ببركته -

التعريب

أبو فهد وسيم الغوندوى الندو

٢	التوطئة والتمهيد
١	ملخص السؤال
١٣	الاجابة
١٥	٤ شريطة قبولية الطاعة
١٦	٥ الأدلة الشرعية
١٦	٦ اقسام الأمور الشرعية.....
١٧	٧ تعريف المطلق
١٨	٨ شرط وجود المطلق.....
١٩	٩ لا يجوز تقييد المطلق
١٩	١٠ التعليم والتبليغ من المطلقات
٢١	١١ حكم تقييد التبليغ بطريقة
٢١	١٢ تخصيصات الدعوة.....
٢٥	١٣ ثبوت المطلق لا يستلزم
٢٦	١٤ تقييد المطلق على الرأى.....
٢٨	١٥ لا تقبل حدود الله التغيير
٢٩	١٦ الشواهد
٣٠	١٧ مسئلة اختصاص الجمعة
٣١	١٨ صلوة الرغائب

التوطئة والتمهيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمدًا ، لا يُحْمَدُ بِهِ إِلَّا هُوَ ، وَ لَا أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ ، وَ
الصَّلَاةُ وَ السَّلَامُ عَلَى نَبِيِّ الْمُصْطَفَى وَ صَفَّيْهِ الْمُجْتَبَى ، وَ
كَرِيمِهِ الْمُخْتَار ، مُحَمَّدُ الْأَمِينِ الصَّادِقِ الْبَارِ ، وَ عَلَى أَصْحَابِهِ
الْأَبْرَارِ ، وَآلِهِ الْأَطْهَارِ ، وَمَنْ وَلَاهُ إِلَى يَوْمِ السَّاعَةِ ، مِنْ
الْأَنْصَارِ وَ الْأَحْرَارِ ، تَسْلِيمًا كَثِيرًا كَثِيرًا ۔

أَتَأْ بَعْدَ !

فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ الْغَرَاءَ السَّمْمَحةَ لِيُسْمَحَ مَقْتَضَاهَا وَ لَا
مَطْلُوبَهَا فِي صَدَدِ الدُّعَوَةِ الإِسْلَامِيَّةِ وَ نَشَرِ الدِّينِ إِلَّا التَّبْلِيغُ
لِسَمَاحَتِهِ وَ رَحْمَتِهِ وَ عَطَائِهِ الْكَرِيمُ ، مَمَّا كَانَ لَا يَعْتَزَّ بِمُثْلِهِ
فِي زَحَامِ الْأَدِيَانِ وَ رِكَامِ النَّحْلِ فِي الْعَالَمِ عَبْرِ الْدَّهُورِ إِلَى
يَوْمِنَا إِلَّا دِينُنَا الْمُتَّيْنُ ، وَمَا مَقْصِدُهَا إِلَّا نَشْرِفَضَائِلَهَا وَ
مَحَمِّدَهَا وَ حَسَنَاتِهَا ، مَمَّا لَا يُقْدَرُ عَلَى إِسْدَاءِ مُثْلِهَا إِلَى
الْإِنْسَانِيَّةِ الْجَرِيَّةِ الْمُتَأْوِهَةِ إِلَّا إِسْلَامٌ ، بِدُونِ أَنْ تَتَّخِذَ لَذِكْرِ

٢٢	١٩ اشكال والرد عليه
٢٣	٢٠ الادلة على ابتداع الرغائب
٢٥	٢١ قواعد كلية شرعية
٣٧	٢٢ الاهتمام بأداء حدود الله واجب
٣٩	٢٣ انضمام غير المشرع
٤٢	٢٤ ليس الموقوف عليه بدعة
٤٣	٢٥ اصلاح مفاسد الواجب واجب
٤٥	٢٦ يشكل التزام المباح
٤٨	٢٧ مجموع المباح وغير المباح فاسد
٤٩	٢٨ مساوى الحركة التبليغية الراهنة
٥٠	٢٩ اهمال المطلوب الشرعي بدعة
٥٠	٣٠ افادات الامام الغنوي
٦٠	٣١ لا اصلالة لأفعال المشائخ
٦٥	٣٢ احداث الأمر المعدوم
٧٤	٣٣ لا يصح الاستشهاد
٧٥	٣٤ لا يجوز حمل طريقة الدعوة
٨٩	٣٥ الفهارس

طريقة معينة أو يوضع له نظام خاص ، قد اختصا به لا يتم إلا بهما ، لأن شارعها رسول الله ﷺ لم يتكلّف إقرار طريقة أو نظام تسهيلًا على الأمة و انتلاقاً من حكمته الرّبانية ، فلا حرج في اتخاذ طريقة ما وَأَنْ يَنْظُمَ نَسَابَةً لِلْمَهَامِ الدُّعَوِيَّةِ وَالْتَّبَلِيغِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ ، بحيث لا يخالفها الشّرعة الإسلاميَّةُ وَلَا يضادُّها ، من الخطابة وَالوعظ ، وَالكتابة وَالتَّأْلِيف ، وَالتجشُّم في السفر أو الراحة في الحضر ، وَالانفرادى أو الاجتماعي وَمَا إلى ذلك من الأمور المباحة ، وَإذا لم يفعل ﷺ تقييد الدّعوة وَالتبليغ بقيود وَتخسيصها بنوع ، لم يكن لأحدٍ بعده ﷺ أن يجترأ على تقييد ما أطلق ﷺ ، وأن يرسم لما لم يرسم ﷺ خطّةً معينةً مخصوصة ، يشجع جميع المسلمين على اتخاذها لمحضها ، وَالاندماج إلى مسيرة رجالها دون غيرها ، وَيحمل تجاه تاركها سوء الفتن وَالبغض وَالكره ، وَلا يعتقد النّجاة في الباقيه وَالسعادة في الفانيه إلا معقوتين بناصيتها فحسب ، وَأصول الدين على من له أدنى إمام به من العالمين لا يكمن وَلا يغيب عن باله

لحظة من اللحظات .

وَمِنَ الْمَعْلُومِ لِدَا الْجَمِيعِ أَنَّ جَمَاعَةَ التَّبَلِيغِ وَالدُّعَوَةِ الْحَاضِرَةِ لَمْ تَكُنْ إِلَّا صُورَةً مَعِينَةً وَهِيَّةً مَعْلَمَةً ، أَنْشَاءٌ وَرُكْبَتِ مِنْ مَعَالِمٍ وَرَمَوزٍ ، بِحِيثُ ظَهَرَتْ عَلَى سَاحَةِ الْوَاقِعِ كَجَمِيعِهِ اسْتَقْلَلَتْ بِنَظَامِهَا وَعَلَامَاتِهَا ، وَلَا تَعْرَفُ الْيَوْمُ مِنْ كَلْمَةٍ "الْتَّبَلِيغُ وَالدُّعَوَةُ" إِذَا نَطَقَ بِهَا إِلَّا هَذِهِ الصُّورَةُ وَالهِيَّةُ الْمُشَكَّلةُ الْخَاصَّةُ ، إِذَ أَنَّ مَارَكَبَتْ وَشَكَّلَتْ مِنْ أَعْمَالٍ وَأَشْكَالٍ مُخْتَلِفةً ، لَمْ تَؤْثِرْ مِنَ الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ فِي عَهُودِهِمْ فِي صُورَتِهَا الْمُتَوَحِّدةِ الْمُرْكَبَةِ هَذِهِ ، وَلَمْ يُعْثِرْ فِيهَا عَلَى رَهِيْطٍ مِنْهُمْ ، تَأَسَّسَتْ أَعْمَالُهُ وَفَعَالِيَّاتُ عَلَى سَتَّةِ أَمْوَالٍ لِمَجَرَّدِهَا ، إِذَ أَنَّهَا تَتَمَثَّلُ مَقْوِمَاتُهَا فِي الْخُرُوجِ لِمَدَّةِ الْأَرْبَعِينِ يَوْمًا ، وَالْتَّجَوَّلُ الدُّعَوِيُّ الْمُحَلَّيُّ ، وَإِعْدَادُ النَّاسِ عَلَى الْخُرُوجِ ، وَالْتَّعْلِيمُ الْدِينِيُّ الْخَاصُّ ، وَالرَّحْلَاتُ لِلْمَذَادِ الْمُحَدَّدةِ إِلَى جَهَاتٍ مُتَبَاعِدَةٍ ، وَالنَّزُولُ وَالْإِقَامَةُ فِي الْمَسَاجِدِ ، مَمَّا لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهَا وَإِهْمَالُهَا بِالْقُطْعِ ، وَمِنَ الْوَاقِعِ أَنَّ هَذِهِ الْجَمِيعَ الْتَّبَلِيغِيَّةَ الْمُشَكَّلةَ بِهَذِهِ الْأَشْكَالِ وَالْأَعْمَالِ الْمُخْصُوصَةِ ، قَدْ

كانت حديثة العهد بالتأسيس والظهور، في القرن السابق الرابع عشر للهجرة، على يد الداعية الكبير العالم الجليل فضيلة الشيخ محمد إلياس الكاندهلوى - تغمده الله بواسع رحمته -، ولم تكن معلومة فيما قبله من مبدأ زمانه، فضلاً عن العهد النبوى ﷺ، ولكنها أصبحت الحاضر أساساً أصيلاً للدعوة والتبلیغ، يُتعبد بكل جزء من أجزاءه كمثل عبادة مقصودة، ويُتحدث عن عظمتها وقداستها وكثره فضائلها، ويُشخّن في الإلحاح على المشاركة فيها، حتى يصورها هذا اللجاج في أذهان الجماهير واجبة محظومةً عليها لا مناص من أدائها، وبلغوا اليوم من الغلو وكثره الاقتحام فيها إلى أن أحداً سواءً كان عالماً أم جاهلاً، قد أعرض عنها أو نبه أحداً منهم على غلوه ومباليغه المبغوضة، تعرضوا للتدنيه وصدقه وصلاحه بل لإيمانه وعقيدته أحياناً.

إننا نتأكد بالإيمان من أن الدين الإسلامي الكامل التام الذي قد وضع ﷺ في بلاطه آخر لبنيه، وقد أكمل الله تعالى له نحلته الحنيفة، لا يعرف بالقطع - مهما كانت ظنوننا

بهذه الجماعة أحسن وأجمل، لما تتراءى لنا فوائدها الجمة. لهذه الهيئة الدعوية الخاصة أثراً، وبالتالي لم تكن فيه إلا زائدةً مضافاًً مستحدثةً، تسكت عن ثبوتها الأدلة الشرعية الإسلامية، وتحكم لها بالإحداث والابتداع في الدين ، كما أن حدث عما قريب في بلد الهند و غيرها من انعقاد احتفالات بميلاد النبي الكريم ﷺ، كان الناس يهتمون بحضورها واستماع ما كان يدور بها من ذكره ﷺ والإنشاد بمديحه والtrashق بمناقبه لشد ما يكون، استدلاً على جوازه بما كان فيها تعظيمٌ وتكريرٌ لكل ما يجري فيها من نشاطات ، ويزيدهم ذلك محبتة له ﷺ، ولكن العلماء الرئيسيين قد دحضوا جوازها بكل الآراء والاستدلالات الشخصية غير الشرعية، وصرحوا الصورة الذكر النبوى المشككة بمجموع هذه القيود المختلفة المنوطة بحكم الابتداع ، لعدم توافق الشرع بها، وإذا أطلق الشرع أمراً، فلا حق لأحد أن يجسر على تقييده ، فإذا تضح أن الحفلات العيادية لاستجلاب المحبة للنبي ﷺ والتقارب إليه ، لا يجوز عقدها

بعدم عقدها في القرون الأولى ، فما هو الفرق الذي باعد بين تبديع ذاك وجواز هذه الجماعة الدعوية التبليغية الراهنة المعروفة المخترعة ، التي لا تزال مدعومةً منذ أول العهد إلى القرن الرابع عشر الهجري ، ولكنها صارت اليوم مقتضى الشرع الوحيد ؟ .

لقد صلب اليوم عود جماعة التبليغ ، وشَرَقتُ العالم وغرَّبَته ، وعرفت بحركة شعبية ، طابعها الغلو والإفراط ، حتى إن أنكر أحدٌ عليها شيئاً ، رماه "الجماعتيون" بالطعن والملامة والعار ، وقد أعرض عنها الكثير على كرهه مع إدراكهم لعيوبها ومحاسدها تخوفاً من روعة شيوعيها واتقاً من الافتضاح بأيديهم ، مما يدفعهم يتقهقرون لهم ثقة بمسايرتهم الحق ، ويقيسون بكونهم ميزاناً ، يوزن به العلماء والصلحة ، ومكيالاً يكال به صلاحهم وتقواهم ، و لا نقدر على تشبيه غلوهم المفرط أحسن وأوفق من مثال الغلو والتغافل الذي مارسه متبّعو أحمد رضا خان البريلوي ، الملقبون بـ "البريلويين" ، في البدع المختلفة من حضور الميلاد النبوى

و القائم والاحتفال على القبور والضرائح ، و التلاوة على الأطعمة والأشربة وغيرها من الكثير ، وكان الجماهير يعتقدونها فارقاً بين الحق و الباطل .

و عجباً للفرق الذي يفصل بين المحدثة التي طبع عليها طابع "البدعة" لمخالفة الشرع لها ، ولقب البريلويون بالمبتدعين ، بارتكابها وإحداثها ، والمحدثة التي رُقيت إلى منزلة السنة بل الوجوب والفرض ، فأئم العدل بينهما ؟ .

كان مسند الهند الإمام العبقري العالم الجليل والمصلح الكبير والمجاهد المحرر العظيم سماحة الشيخ العلامة رشيد أحمد الغنفوسي - طوى الله عليه رحماته وبركاته ونعمه . قد أمر مسند الهند ونابتتها الإمام المحقق الأصولي الكبير والعالم الألمع المحدث الجليل الشيخ العلامة خليل أحمد السهارنفورى . ظلاله تعالى عليه ولارفة طرية ندية . بأن يطلق عنان قلمه في الخرافات و البدعات الشائعة عبر البلاد من الاحتفال بميلاد النبي ﷺ ، و الاهتمام بالقيام وإقامة الأعراس على القبور والضرائح و التلاوة على

الماكّل والمشارب ، فكتب كتابه العظيم باسم " البراهين القاطعة " مهدأً له إليه باللغة الأرديّة ، كما كاتب العلامة الغنفوحي مسند الهند الإمام الكبير والمرشد العظيم حكيم الأمة و الشیخ المتقن أشرف على التهانوی - رفعه الله تعالى منزلة و طیب شراه - بمطوقلات علمیة من الكتب والرسائل التي جمعت في كتاب " تذكرة الرشید " الأردى ، وزحزح شکوکه و التشرد الذين لزقت بباله فيها ، و ينبغي لمن يلتمس الحق و يطلب المفتر من الباطل أن يراجع إلى هذین الكتابین مطالعاً بعيین الإمعان في كتاباتهما و القواعد الفقهية فيها ، فسيكون قد ارتد عنه التردد و حل محله البت في أن الحكم في الاحتقال بالميلاد و أمثاله و الطريقة التبليغية المعينة سواء ، بشرط أن العدالة في ذلك ماثلة .

وهذا هو فضیلۃ الشیخ العلامة محمد فاروق الأترانوی الإله آبادی - توسعـت علیه الرحمة و البرکة - كان العالم الربانی الجليل و المحقق الكبير و الأصولی الألمعی ، (وقد استأثرت به رحمة الله شهر صفر سنة ١٤٢١ھ) ، فقد استفـتاه

طالب نکيّ الفؤاد من طلاب إحدى كبريات المدارس ، وهو قد تخرجاليوم في العالمية وصار عالماً متديناً ، في صدد الجماعة التبليغية المرسومة هذه ، فكتب له فيها إجابة دالة تدعـمها الدلائل و الشواهد من الكتاب و السنة و الفقه ، مما يسهل على شاذ مسلك التفـقـه في الدين طريقاً ، وقد تحـلـيـ جـيدـ الاستـفـتـاءـ وـ إـجـابـتـهـ بـالـطبـاعـةـ وـ التـوزـيـعـ فـقـبـلـ الـيـوـمـ بـعـشـرـيـنـ عـاـمـاـ ، وـ بـعـدـ نـفـادـ طـبـعـتـهـ الـأـولـىـ كـانـ يـعـادـ إـلـىـ الـمـطـبـعـةـ فـيـ حـيـلـةـ فـضـيـلـتـهـ كـطـبـعـةـ ثـانـيـةـ ، إـذـ بـنـدـاـرـتـهـ هـتـفـ بـاسـمـهـ ، فـارـتـحـلـ إـلـىـ جـوارـهـ الـبـاقـيـ الـوـارـفـ ، مـخـلـفـاـ وـ رـاهـهـ ثـرـوـتـهـ الـعـلـمـيـةـ التـذـكـارـيـةـ الـعـظـيـمـةـ تـنـظـرـ ، حـتـىـ حـانـ لـهـ أـنـ يـتـجـمـلـ بـثـوـبـ قـشـيـبـ مـطـبـعـيـ ، فـأـدـعـوـ اللـهـ تـعـالـىـ أـنـ يـنـفـعـ بـهـ الـأـمـةـ وـ يـحـفـظـ بـهـ الشـرـعـةـ الغـراءـ .

الناشر

٢٣ ربیع الآخر ١٤٢١ھ

ملخص السؤال :

فضيلة الشيخ الكريم دامت بركاتهم وعمت فيوضهم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
أدام الله تعالى لكلا المرسل والمُرسَل إليه
الحفظ والبركة

منذ أيام ، لى سؤال ، طالما يشغل بالى ويقلق حالى
، لا بدلى من الانكشاف عنه ، و الانشراح صدرأ ، فلا أرجو
منكم إلا إجابة ، تشفى غليلى و تسكن مضطربى -

”كيف تقع حركة الدعوة والإرشاد الراهنة العاملة التي
تتمرکز جامعاً نظام الدين بدلہی عاصمة الهند ، و طرقها
العملية المحددة ، في ميزان الشرع الإسلامي ، وما هو حكمه
في الاندفاع بها عملاً ومساعدةً ، وما هي هذه الأمور الستة و
ما أحکامها من اتخاذها ، وإن لم يرد الشرع بجوازها ، فهل

يجب على العلماء إنكارها ومخالفتها أم لا ؟ ، وما مشاركة
العلماء فيها بالعدد الملموس ؟ ، من فضلكم أطلعنى على ردك
الشافى على سؤالى ” -

و التمس من صاحب الفضيلة أن يوسعنى به علمًا
صريحًا واضحًا ، لا يترك حوله غامضًا يبقى في نفسي ، حتى
أحتاج في شرحه إلى مراجعتك ، أرجو منكم الدعاء لي في
صالح دعواتكم ، و أنتظر الإجابة بفارغ الشوق و عينين
ساكتين -

و السلام عليكم

طالب من الجامعة العربية هتora ، بانده

الإجابة :

بسم الله الرحمن الرحيم

فضيلة الأخ العزيز المحترم سلمكم الله و زادكم عمرأ

و عملاً

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

إنى بحمد الله على الصحة و العافية المستمرةين ، و

أدعوك بمثلها دائمأ ، و بعد :

فقد زادتني رسالتك بهجة و حبوراً ، و عظمت مسراطى

بتناولها ، وقد ذكرت فيها طلبك في الإجابة الواضحة

المفصلة (بعين الشرع المضبوط عن الحركة الدعوية

المنظمة) ، ولكن قلة الفرص لم تكن لتخلينى أتصدى لإشفاء

غلىك (في سؤالك) ، كما أن الشعور بالامتثال لأمرك يه jes

في قلبي ولا يجعل لي مفرأ من أداته ، فما زلت مذة متربداً

فيما أنا إذا انقطعت إليه ، فقد احتجت إلى تسوييد المئات

من الصفحات (١) ، وذلك يقتضى مني فترة لا تحصل لـ

باتاتا، فاكتفيتُ اضطراراً باتخاذ الإيجاز والاختصار فيه
فحسب ، امتنالاً لطلبك المنشود ، و الله الموفق المعين ، وبه
نستعين و لا حول و لا قوّة إلّا بالله العلي العظيم -

(١) : قد أعدّ الآن كتاباً مبسوطاً مفصّلاً بأربو سماه صاحبه
ب ”الكلام البليغ في أحكام التبليغ“ ، وهو يتميّز بالوضاحة
و قوّة العارضة ، وقد طبع الآن -

شريطة قبولية الطاعة والإذعان

لم تكن طاعةً وإذعانً لتُقبل وتقَرَّرْ. مهما كانت قيمتها ونفعيتها للجماهير. إلَّا إذا ما تتفق مع نواميس الشريعة الإسلامية ولا تعارض شيئاً منها، فإنَّ كان فيها الخلاف والمناقضة لقوانينها المقرَّرة، صارت مطروحة منبوذة في سلة المهملات.

فلا يُجُب على جميع داعٍ من رهط الدعاة قبل كل شيء أن يطلع على ما شرعه الله تعالى من القوانين وضعه لتبليغ الدين و الدعوة إليه من المقررات الثابتة من الآداب والأصول، ويحترمه ويتحفظ على حدوده لا يعلو عليه، فإن الدعوة حسبما يضع لها الشرع تجب حيناً، وتستحب آخر، و حتى أنها قد تكون بدعة، الامتناع عن ملابسها واجب، فعلى كل ناشط في حقلها أن يقف على مالها و ما عليها، ترفاً عن تجاوز الاتزان والتوازن إلى الغلو والإفراط في الدين، وتعدي حدود الله و تغيير المحکوم به الشرعي، حتى لا تذهب الحسنات سبيلاً.

الأدلة الشرعية

المصادر الشرعية الفقهية المقبولة أصالة أربعة: (١) الكتاب (٢) و السنة (٣) و الإجماع (٤) و القياس.

فقد باتت صريحاً عن الرغوة أن لا يوزن عملٌ من الأعمال في صحته و فساده إلَّا بمقاييس هذه الأدلة الشرعية فحسب، و لا اعتبار لغيرها من الأشياء عند الشرع للاستدلال على صحة أمرٍ من الأمور على الشيوخ و الشمول، و مساعدة العلماء و الشيوخ، و كثرة الإفادات و المنافع، و ظهور الخوارق و الكرامات، و إسلام الجماهير على العموم، و تشديد الجوامع و المآذن بالكثرة، و إقبال التاركي الصلاة على أداءها، و إن كانت مقدمة يؤكد الشرعيات المقرَّرة و يستجلب الاطمئنان عليها، فالواضح أنَّ الاقتناع بمصدريتها و الاقتناع بها يشكّل على الجماهير خطراً داهماً و بالأشعنى، و بالأخص عموم الضلال فيهم.

أقسام الأمور الشرعية وأحكامها

تنقسم الأمور الشرعية إلى قسمين: الأول: المقيدو

الثاني : المطلق

الأول : الأمور المقيدة هي التي قيدها الشارع بقيده و كيفيته ، لا تتحقق إلا بهما ، و تقتضيها وجوباً لظهورها ، فيكون القيد فصلاً للمقييد ، والفصل جزء الأصله ، فلا يمكن تصوّر الذات بدون فصله ، كما أنّ صفة الناطق عيّنت للإنسان ، فلا يتمّ تصوّر ذات الإنسان إلا إذا أتصف بميزة النطق و التكلم ، و لا يتحقّق وجوده الخارجيّ بغيره ، فلا خفاء أن الامتثال للأمر المقييد لا يتمّ إلا بقيده و كيفيته ، نحو صلاة الظهر ، بأنّها لا تجب و لا يصحّ أداؤها إلا بعد ما اجتمع لها ما يرد له الشرع به من التقييدات و التعينات ، لأنّ المقييد يجري على تقييده .

أما الثاني : فهو الأمور المطلقة التي لم يقيدها الشارع بقيده و فريده ، بل أطلقه ، فيتمّ الائتمار للمطلق ، عندما يُعمل به مع هيئة و صفة مباحة توافق الشرع ، لأنّ المطلق يجري على إطلاقه ، كما لا يخفى على من له أدنى مسكة من العلم .

تعريف المطلق

قد عرف العلماء الأصوليون "المطلق" بــ:

المطلق المعترض للذات دون الصفات "

" المراد بالمطلق الحصة الشائعة في أفراد الماهية من غير ملاحظة خصوص كمال أو نقصان أو وصف (كذا في نور الأنوار و غيره) .

وقال صاحب الكشف :

" المطلق كثيراً من يطلق في الأصول على ما يدلّ على الحقيقة من حيث هي و الماهية في حد ذاتها لا الواحدة و المتكررة فاللفظ الدالّ عليها من غير تعريض بقييد ما هو المطلق " .

لقد كانت في بيان القاعدة الفقهية المشهورة " المطلق يجري على إطلاقه " كفاية لنا ، ولكن فرط المودة لك قد حدتني إلى إيراد المزيد على ذلك .

شرط وجود المطلق في حد الخارج

هناك قاعدة عقلية ، يجب الإقرار بها ، أن المطلق لا وجود له في حد الخارج بغير فرده ، حيث قال التفتازاني في كتابه "شرح العقائد" :

”لا وجود للمطلق إلا في ضمن الجزئي“ -

ويتضح من ذلك أن ما يكون للمطلق من الأوصاف والعوارض تكون الأمور المنضمة إليه وتوابعه، لا القيود والخصوص.

لا يجوز تقيد المطلق على الرأى الذاتى

إن هذه العوارض والأمور المنضمة إلى المطلق، إذا قُيد بها أمر مطلق مشروع، تحول لأجلها إلى غير مشروع لا يجوز، ويُحكم عليه بالبدعة المضلة، وتحيير الشرع أسوة جريمة بلا رادع، ولا تفيد هذه القاعدة الفقهية المعروفة ”لا يتقيد المطلق بوصف أو قيد من قبل الرأى“، إلا بما ذكرت أعلاه.

التعليم والتبليغ من المطلقات

و ليعلم الجميع بأن التعليم والتبليغ كلاما مطلقات في الشرع، لأن الشارع قد عين و أمر بالتبليغ بعينه، ولكن لم يرسم له طريقة معينة، ولم يصف له صفة مخصوصة، كما قال الإمام العلامة الشاطبى في كتابه ”الاعتصام“ على

صفحة ١٨٧ من الجزء الأول :

”الأمر بتبليغ الشريعة وذلك لا خلاف فيه لقوله تعالى : ”يا أيها الرسول بلّغ ما أنزل إليك من ربك“ و أمته مثله وفي الحديث ”فليبلغ الشاهد منكم الغائب“، و التبليغ كما لا يقتيد بكيفية معلومة ، لأنّه من قبيل المعقول ، فيصبح بأى شئ أمكن من الحفظ والتلقين و الكتابة و غيرها كذلك لا يقتيد حفظه عن التحريف والزيغ بكيفية دون أخرى“ -

فتبليغ الدين الإسلامي ب كامله دون بعضه يتحقق من كلّ ما يبيحه له شرعيه المتين من الأساليب و المناهج و الطرق ، ولا يعارضه ، فلا حرج فيما إذا حصل و أمكن من الترغيب أو الترهيب ، و الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر ، و التشier أو الإنذار ، و المعاملة باللين و المحبة أو الملasse بالغلظة و التقزّز ، و تحسين الحسن أو تهجين الهجسين ، و إطلاق اللسان أو تسريح البنا ، و المسالمة أو المقاتلة ، و التذكير أو الوعظ ، و الانفراد أو الجماع ، و المجادلة أو الهدایة و الإرشاد ، و التعليم و التدريس ، و الإقامة أو السفر ، و البذل

حتى لا يكاد رجل متصل بها يلوى على شيءٍ من غيرها، من المناهج الدعوية الأخرى المباحة، فيما يلي :

”الخروج من البيت، والمغادرة للمذاهب القصار و الطوال، والتجوّل الدعوي المحتلّ، وإعداد العوام و تشكيّلهم، والالتصاق بالأمور الستة المباحة لمجردتها، والأمر ببعض المعروف وإهمال أكثره، وترك النهي عن المنكر برأسه، والدعاء بالجهر في الاجتماع، وسهر ليلة الجمعة، وتلاوة سورة ”يسين“ بالجماع، وإحلال الجهلاء مناسب العلماء، وتأمير الفساق ومن هم غير أهل الإمارة، والاستخفاف بالعلماء والصلحاء، والاستهتار بالمدارس والخوانق، والمداهنة في الدين، وإقامة الجمعة في القرى، والحضور في مجالس الاحتفال بالمواليد وهم جرأاً، وفوق ذلك كلّه الإلحاح المشدد على جميع هذه الأعمال المذكورة، والتزام ما لا يحب التزامه، والاعتداد بها في كلّ شدة.

الشريف الإمام الكبير والمحذث العظيم سماحة الشيخ

أو التفاني ، و غيرها مما يسوغه الشرع و يجيزه مما هو أطبق
و أنفع ، مراعاةً للمخاطبين و البيئات ، و كلّها تتواءر عن النبي
الكريم ﷺ و أصحابه الكرام و التابعين و الأسلاف
الصالحين من المجتهدين و المحدثين - رضوان الله عليهم
أجمعين - ، و ما زال المتقدمون الصالحون يعملون بها و
سلكون طرقها ، حتى توصلت إلى

حكم تقيد التبليغ بطريقه

فَلِمَّا اتَّبَعَ أَنَّ التَّبَلِيغَ يَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ حَسْبَمَا يُنْطَبِقُ عَلَى أَصْوَلِ الشَّرْعِ، قَدْ تَجَلَّ أَنَّ إِجْرَاهُ عَلَى تَقيِيدِهِ بِالْقِيَودِ وَالشَّرائطِ الْمُعَيَّنةِ، أَوْ الزَّائِدَاتِ الْمُخْصُوصَةِ الْمُفَرَّغَةِ مِنْ قَبْلِ الرَّأْيِ الْشَّخْصِيِّ، إِنَّمَا يَأْتِي فِي مَعْرِضِ الْخُروجِ عَلَى حَدُودِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَعْذِي مُحَارِمَهُ وَمُسْخَ الشَّرِيعَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ، وَهَذَا مَا يُسَمَّى فِي الشَّرْعِ "تَغْيِيرُ الشَّرْعِ وَالْإِحْدَاثُ فِي الدِّينِ" بِلِ الأَصْنَمِ الْابْتِدَاعُ وَالْضَّلَالُ -

تخصيصات الدعوة المنظمة الحالية

وَمَا قَدْ اخْتَصَتِ الدُّعَوةُ بِهَا مِنَ الْأَمْوَالِ وَاللَّوَازِمِ،

العلامة محمد زكريا الكاندھلوي - نور الله مرقده - في طبعة كتابه الأولى "الردود على الاعتراضات على الجماعة التبليغية" على صفحة ٢١٤ ، بواسطة صنديد من صناديد العلوم الشرعية والعلقانية في الهند العالم الجليل الشيخ الأجل العلامة محمد منظور النعماني - أنعمه الله ببركاته ورحماته وتعييه - :

" المراد بالتبليغ أصلًا خطة نظام عمل مخصوص ، يتمثل في معرض الإقامة في البيئة التي تسودها الأجواء الدينية والدعوية المخصوصة مواصلة للمبادئ المخصوصة ، بالمحافظة على الأفعال والفعاليات المخصوصة ، وفق البرنامج المعين المخصوص " .

و قد صرّح سماحته بعد ما سُود سطورةً ، بالتجهيز إلى هذا النظام المخصوص ببالغ الاهتمام والدعوة ، حيث يقول : " الواقع أن المراد بالتبليغ والدعوة ليس إلا هذا البرنامج المخصوص العملى ، الذى ندعو سواد الأمة المسلمة الأعظم ، ليندمجوا فيه ، مع الإغضاء عن تفاؤلهم منازلهم علمًا

و عملاً ، بل نحاول إلى حد استطاعتنا اجتنابهم له " .
و استطرد سماحته بالقادم من الصفحات ٤٣ في نفس الكتاب مصرحاً :

" وما على المندمجين في لوء جماعة التبليغ إلا ستة أمور مخصوصة ، يجري التهذيب والتدريب لهم وفقها فحسب ، و تُنقل رسالتها من أقصى البلاد إلى أقصاها ، ومن أقرب العمران إلى أبعده ، وما يستتبعها من الرقم السبع تلقائيًا هو أن لا اشتغال لهم إلا بها " .

و زاد سماحته في صفحة ٤٦ منه :
" لا شك أن الوعظ من حقوق العالم ، إلا أنه وجب عليه حين الرحلات الدعوية والملتقيات التبليغية ، أن لا يُسرّح لسانه إلا في هذه الجهود الستة ، ولا يتحذّث عن غير فضائلها " .

فبالجملة أن الحركة التبليغية الحالية الناشطة في حقل الدعوة والإرشاد مخصوصة كلّ الخصوص و مقيدة تمام التقييد ، كما أن الشك لا يشوب صدق أن جميع تخصيصاتها

من النظام المخصوص و الحفاظ على الوظائف المعينة، و المعايشة وفق البرنامج الموضح، في هذه الهيئة المركبة المنظمة، لم تكن تتواجد في عهد النبي الكريم ﷺ و عهود الصحابة الكرام و التابعين- رضوان الله تعالى أجمعين- البنت، بل إنما كان مظهر إحداها زمان القرن الرابع عشر الهجري -.

فهل هناك شيء من المريء بقى بعد هذا، في تعين الحركة التبليغية الحاضرة المتمثلة بهذه الصورة بدعة صريحة و محدثة مضللة يحظر عليها و تحريم و تكره بانضمام المكرهات إليها، وهي تسبب في الإلحاح العنيف و المداومة الحافلة على تقييدها بالطريقة المتعينة غير الشرعية، و إثبات و جوبها اعتقاداً و فعلًا، و فساد عقيدة العوام -.

دلالات مطلق التبليغ ليست لإثبات مقيده

و مما يجب من الملاحظات أن الدلائل التي تُوفّر على ثبوت المطلق المشروع، لا يُستدلّ بها على ثبوت المقييد المخصوص، حتى أن يتوفّر عليه دليل التقييد و التخصيص

المنفرد ، كذلك لا يمكن أن تستعمل الدلائل المثبتة لمطلق الدعوة و التبليغ ، لاستنباط الحكم بالخصوص و التقييد لمقيدها ، لأنّه لا حق لأحد لتقييد ما يطلق الله تعالى على رأيه الذاتي ، ولو كان صحيحاً - .

تقييد المطلق على الرأي الشخصي بدعة

إن تقييد المطلق و تخصيص العام على الآراء الشخصية ، بدون توافر دليل عليه من الشرع المتبين ، هو الإحداث في الدين و الابتداع و الضلال ، و القوغل في نظام التشريع و التقنين الإسلامي ، كما قال الإمام العلامة الشاطبي في "الاعتراض" على صفحة ٢٢٩ :

"فإذا ثبت مطلق الصلاة لا يلزم إثبات الظهو و العصر و الوتر و غيرها حتى ينص عليها على الخصوص ، و كذلك إذا ثبت مطلق الصيام لا يلزم إثبات صوم رمضان أو عاشوراء أو شعبان أو غير ذلك حتى يثبت بالتفصيل بدليل صحيح" - .

ثم قال الإمام على صفحة ٣٤٥ :

”**التقييد في المطلقات التي لم يثبت بدليل الشرع تقييدها رأى في التشريع**“ -

و قال على صفحة ٣٧ من الجزء الأول :

”**الثاني أن يطلب تركه ينهي عنه لكونه مخالفة لظاهر التشريع من جهة ضرب الحود و تعين الكيفيات و التزام الهيئة المعينة أو الازمة المعينة مع الدوام و نحو ذلك وهذا هو الابتداع و البدعة**“ -

و قال الحافظ ابن دقيق العيد في كتابه ”**أحكام الأحكام**“ على صفحة ١٥ من الجزء الأول :

”**إن هذه الخصوصيات بالوقت أو بالحال و الهيئات و الفعل المخصوص يحتاج إلى دليل خاص، يقتضي استحبابه بخصوصه، وهذا أقرب لأن الحكم باستحبابه على تلك الهيئة الخاصة يحتاج دليلاً شرعياً عليه لا بد منه.**

ثم قال في موضع فيه :

”**العبادة من جهة الشرع مرتبة على وجه مخصوص، فيزيد بعض الناس أن يحدث فيه أمراً لم يرد به الشرع زاعماً**

أنه يدرجه تحت عموم ، فهذا لا يستقيم أن الغالب على العبادة التعبد و مأخذها التوقف ” -

و إن لم يصادفني فقدان في الوقت و الفرص ، لأوردت من الأحاديث النبوية و آثار الصحابة و روایات الفقه ، ما يتعين من خلاله أن الكثير من المندوبات و المستحبات و النوافل من العبادات الإلهية و غيرها التي لم تلحق بها إلا ما لحقت بالحركة الدعوية من التغييرات و التحولات غير المباحة عند الشرع ، صار قد حكم عليه بالبدعة و الضلال ، و إن لم يكن ذلك لكان الشريعة المحمدية السمحاء بأيدي المحرفين و غيرهم لعبة ، كألعاب في أيدي الأطفال .

لا تقبل حدود الله التغيير

و مما أستحسن و طابت له نفسي هنا ، أن أنقل مما أفاد به المحدث الجليل سماحة الشيخ العلامة خليل أحمد السهارنفورى - ندى الله لحده - من الكلام النير المضي حول ما نحن في سبيل ذكره من عدم تجاوب حدود الله مع أي تغيير في كتابه ”**البراهين القاطعة**“ على صفحة ١١٢ ، حيث

يقول :

” الواقع أنَّ الكتاب والسنَّة النبوية وإجماع الأمَّة يقرُّ كلَّهَا لِهِ لَا ينبعُ لِأحدٍ أَنْ يمسَّ حَدًّا من حدود الله تعالى ومحرمة من محارمه، بيد التغيير والتبديل، و لا يرويَّهما بالزيادة أو النقصان، بل إنما يجُب عليه أَنْ يتناول المقيد في تقييداته، والمطلُّق في إطلاقاته، و المباح في إباحاته، و الواجب في وجوبه، و إلَّا فقبض عليه الابتداع والضلال وتعذى محارم الله“.

بناءً على هذه القاعدة الكلية الفقهية، تدلّ آيات الكتاب وأحاديث النبوة الشريفة على أن لا يجوز إزالة المباح عن حد إباحته، والمطلُّق عن داخل إطلاقه، و المقيد عن إطار تقييده على الرأي الشخصي، فعلًا كان أو اعتقادًا.

ال Shawahed

و إن كانت هذه القاعدة في غناء عن الاستدلال عليه بالدلائل، لكنها مقبولة معتبرة متفقًا عليها لدى الجميع من الفقهاء الأصوليين، إلَّا أَنَّى أَسْتَمدَّ من الكتاب والسنَّة ما

يكفي حاجة في نفس يعقوب يقضيها.

مسألة اختصاص الجمعة :

” قال رسول الله ﷺ : لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام بين الليالي ، ولا تختصوا بصيام من بين الأيام إلَّا أن يكون في صوم يصومه يصوم أحدكم ” ، (مشكاة المصايف).

الأصل أنَّ رسول الله ﷺ بينما بالغ في بيان فضائل يوم الجمعة و مناقبه ، لاحقه ﷺ خوفه على الناس من أن يقرروه ويختصوه لإقامة النوافل و الصيام المتقطعة فيه على آرائهم الذاتية ، لما أَنَّ الصلاة هي أَفضل العبادات و ظرف الجمعة هو أَفضل الظروف و سيد الأيام ، فقد نهاهم بنفسه ﷺ نهياً زاجراً مشدداً عن الاختصاص به ، و صرَّح بأنَّ ما صحتُه و أقررتُه في يومه من أمور ، صحيح أَفضل عملٍ فيه و سُنَّةٌ وعدَّ عليها بالثواب من عند الله عز ذكره ليس غير ، و ما يكون علاوة عليه مما يُضاف إليه على مبدأ تسرير القياس المطلق فيه ، يكون مرفوضاً مطروحاً وراء اتخاذه ظهيرياً ، فقد نها ﷺ جميع الأمَّة عن اختصاص يوم الجمعة و ليلها

لتطوّعها للنواقل من الصلوات والصيام، لأن النواقل في جميع الأوقات والأومنة سواء عملاً وثواباً، وعن تخصيص أمير من الأمور في ظرفه بغير إذنه ﷺ، بإطلاق ما قيد به ﷺ يوم الجمعة من نحو الصلاة مع توابعها حرام، لأنها لا جمعة إلا في يومها، فاتضح من هذا الحديث منع كلام إطلاق التقيد وتقيد الإطلاق، ووجوب إجراء الأعمال وفق ما كان حكم به ﷺ كلّياً، بدون شرط من التغيير والتبديل، إلا إذا استثنى منه ﷺ بنفسه، بأن يرد على المستشى دليلاً من الحديث الآخر، فليس تغييراً أو إحداثاً بل حكماً مشروعاً.

وقوله ﷺ "لاتختصوا" حكم مطلق في النهي، فيفيد بأنه وإن كان الاختصاص معهوداً في الاعتقاد أو مفعولاً في الحركات البدنية غير جائز ممنوع، كما اتضح منه أن الاختصاص العملي وإن كان في المنصوصات المطلقات، كان داخلاً في عداد البدع المنهي عنها.

صلاة الرغائب

فعلى أن هذه القاعدة أخذت من هذا الحديث قد قال

الإمام الأجل النووي - رحمه الله تعالى - تحت شرح هذا الحديث الشريف :

"احتاج به العلماء على كراهة هذه الصلوة البدعة التي تسنمى الرغائب، قاتل الله واضعها ومخترعها، فإنها بدعة منكرة من البدع التي هي الضلال و الجحالة" .

هناك موقع الاتّعاظ من أن الصلوة التي هي عادة العبادات و خيرها، ووسيلة التقرّب بأقرب ما يكون، قد أصبحت كلها بداعٌ نكارة، بما خُصص لها صفات و كيّفيّات، و تحول إطلاقها إلى التقيد بقيد التوقيت .

إشکال والرد عليه:

هناك إشكال ينشأ من كلام الإمام الكبير محمد الغزالى - رحمه الله تعالى - في فضائل صلاة الرغائب المدعومة بالأحاديث في كتابه "إحياء علوم الدين" ، و يستطيع بعضهم أن يستدلّ به في مخالفة هذه القاعدة المقبولة، على الرغم من أنه يسلم هو بها، فالواقع أن الأحاديث في فضائلها التي بلغته وقد عمل بها، توهماً منها

صحتها واستثناءها من نفس الشارع ﷺ صرّح علماء الحديث الشريف المعذلين بوضعها، فقد تردد في الخطأ والغلط في التوصل إلى الحديث الصحيح فيها، فقد كان معنوراً غير مأموراً، لأنّه أخطأ في معرفة صاحب الأحاديث في هذا الباب، وإنّ الإنسان كان مفطوراً على الخطأ والنسيان، ونقد الأحاديث فنّ، ليس لكلّ حظ من الاختصاص والتفرد فيه، بل له رجال ثقات إخوانيون، ولا يعتبر في بابه إلّا أقوالهم -

الأدلة على ابتداع الرغائب :

سأنقل فيما أسفله ما أتى الشارح منه به من الأدلة العديدة في ثبوت ابتداع صلاة الرغائب وإبطالها :
الأول : منها : " فعلها بالجماعة وهي نافلة ولم يرد به الشرع " -

من المعلوم أن إقامة الجمعة هي تختص بمجرد الصلوات المكتوبات من الشارع، ولم يرد الشرع بها في النوافل البتّة، فإنّها تكون غير مشروعة في النوافل، غير أنّ ما

ثبتت معها الشارع الجمعة من النوافل أمثال التrolley و الاستسقاء والكسوف والنوافل المطلقة غير المدلوّم عليها بدون عمد بها، فهو ثابت مسموح به، وما لم يكن منها فهو يبقى على حال كراحته دائمًا، فتخصيص النوافل بالجماعات إنما هو مسخ الشرع، ويسمى ذلك بالبدعة -

الثاني : منها : " تخصيص سورة الإخلاص و القراءة لم يرد به الشرع " -

" قد قال الشارع ﷺ : لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب ومزج سورة من السور بها " ، ولم يسم سورة بل أطلقها، فيجيء تقييد الصلوة بسورة خاصة في معرض خلاف إطلاق الشارع ﷺ ، إلا أنه ﷺ قد تكفل الاختصاص ، نحو سورة الجمعة والمنافقون ، لصلوة الجمعة ، لذا قال " لم يرد الشرع " ، فلا شك في ابتداعه -

الثالث : منها : " تخصيص الجمعة دون غيرها وقد ورد النهي عنه " -

ليست العبارة في حاجة إلى الشرح - الرابع : منها : "

أن العامة يعتقدونها سُنّةً -

إن المباح والمنوب الذين يمكن أن يتركا في اعتقادات العامة والجماهير سواءً أو فساداً، امتنع القيام به بوجه ما يستلزم تغيير الحكم الشرعي اعتقاداً عندهم، ووجب الرأب لهم عن الانزلاق في فجوة الفتنة، واجتناث الخطر القادر واجب، بقدر ما في الوسع -

الخامس: منها: "أن الصحابة والتابعين ومن بعدهم لم ينقل عنهم" -

الواضح أن ما لا يتصل بالقرون الأولى ولا يؤثر عن أصحابها بدعة تردد وترفض بالشدة، فإن التخصيص بهذه التخصيصات والتعيينات التي لم توجد في ظروفها باطل -

قواعد كلية شرعية

وليننظر القارئ في النقاط التي قد استخلصها الشارح الإمام منه، على قاعدة "عدم تعذر حدود الشرع"، من امتناع صلاة الرغائب، أن هذه القواعد كأنواع تحت جنس كلٍ ويستجلب منها المثلث من حكم جزئياته -

القاعدة الأولى: أن ما أصدره الشارع بالتأكد والاهتمام، يجري على ذلك، وعكسه كذلك، وإلا يتعين خلافه بدعة وتحريفاً -

القاعدة الثانية: أن الشارع إذا قيد أمراً بقيد، فكان القيد مشروعًا وجوابًا، وإلا يكون التقييد بدعةً -

القاعدة الثالثة: أن الشارع إذا خصص أمراً بصفة ظرف دون ظرف، لا يجوز ممارسته إلا فيه، إذ عكس ذلك أيضًا بدعةً -

القاعدة الرابعة: أنه إذا اشتَدَ الخوف على إفساد معتقدات العامة في المستحبات والمندوبات، لأجل التأكيد والمداومة، وليس في السنن المؤكّدات والواجبات، وجب هجرها وتجنيبها -

القاعدة الخامسة: أن ما لم يكن ذا أصول في القرون الثلاثة، بدعةً -

لا فرق فيما أعلاه منها بين العملي والاعتقادي، وإن كانت كلها جائزه في انفرادها، ولكنها تكون بدعة في

الصورة المركبة المجموعة منها.

إن هذه القواعد الكلية الشرعية التي استطعها الإمام الشارح منيَّه، مسلمةً بها و معتبرة عند جميع الأئمة الفقهاء الكرام، و من إطارها تم الحكم بالبدعة على كل من التلاوة، و اختصاص الخميس، و الاحتفال بميلاد النبوة ﷺ.

الاهتمام بأداء حدود الله واجب

لقد روى الإمام الكبير العلامة خليل أحمد السهارنفورتى فى كتابه "البراهين القاطعة" على صفحة ٤٠ أنَّ الشيخ ملا على القارى قال فى ضمن حديث عبد الله بن مسعود - رضى الله تعالى عنه - :

"من أصرَّ على المندوب و جعله عزماً و لم يعمل بالرخصة فقد أصاب من الشيطان من الإضلal، فكيف من أصرَّ على البدعة و منكر" .

و جاء في بحر الرائق:

" لأنَّ ذكر الله إذا قصد به التخصيص بوقت دون وقت أو بشئ دون شئ لم يكن مشروعًا، مالم يرد به الشارع

و جاء في "الفتاوى العالمة" :

"يكره لِإنسانٍ أَنْ يخْتَصْ لِنَفْسِهِ مَكَانًا فِي الْمَسْجِدِ يَصْلَى فِيهِ" .

قد ورد في جامع البخاري أن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه - قد أتى المسجد، ورأى الناس يصلون صلاة الضحى، فقال : إنها بدعة، إذ أنها و المكوث في المسجد ستة مستحبة، ولكنها لم تؤثر في الجماعة بالمسجد، فنسبها - رضي الله تعالى عنه - إلى البدعة.

و قد أنكر الصحابي الجليل عبد الله بن المغفل - رضي الله تعالى عنه - الجهر بالبسملة في بداية الفاتحة، على الرغم من أن البسملة ذكر، و الجهر بها يجوز ، لم يثبت من الشارع ﷺ ، كما ورد في كتب الأحاديث مثل الترمذى و غيره، وكذلك إن التكبير بالجهر أثناء الطريق إلى المصلى بيعة عند الإمام الأعظم ، لأنَّه لم يثبت عنده إلا بالخفية ، فالجهر في غير موضعه بيعة ، مع أنه مستحسن في ذاته .

و بالجملة إن ما مضى يؤكّد ابتداع تقييد الشريعتين المطلقات بقيود من الزمن والمكان والهيئة، بغير سماح الشارع به، ويحقق ما سبق من الأحاديث وروايات الفقهاء المجتهدين، أن لا يجوز لأحد في حكم شرعي تغييره إتاءه، لا بالزيادة ولا بالنقص ولا بأي طريقة من طرق التبديل والتغيير.

انضمام غير المشروع في المشروع يكرهه

ويقول الشيخ الأجل السهراني في صفحة ٢٥٩ :
”لقد وقع إجماع الأمة على أن امتراج غير المشروع بالمشروع ولو كان المشروع مفروضاً، وغير المشروع عارضاً أو ثابتاً، يحوّل مجموعهما غير المشروع ويجب الامتناع منه، نحو أن الصلاة إذا أتيت في الأرض المغصوبة أو قدام الصورة أو النار مكرهه تحريمية، للامتراج بين المشروع وغير المشروع، مع أنها كانت كلها أفضل العبادات المفروضة، وقد سبق في شئون الاحتفال الراهن بالميلاد أنها تنقسم إلى قسمين :

الأول : الأمور هي حرامٌ و مكرهٌ في نفسها ، فإذا ألتزم بها في محفل ، حرمٌ و كرهٌ ، و لا يجوز عقده و لا مشاركته ، و لا الاستدلال عليه بالجواز و التأويل قطعاً ، و منها السرف في الاستحسانة و ملابس الحاضرين و المشاركين ، إذ كلاهما يرد الشرع بتحريمها ، و المداهنة في الدين وهي حرام أيضاً و الثاني : الأمور المباحة أو المندوبة في حقيقتها ، و لكنها لاحتها الكراهة وفق الحكم الشرعي ، بسبب ما عرض له من المبالغة في التزامها و اعتبارها واجبة ، مما أساء معتقدات العوام و الخواص ، فتجوز هذه في المحفل ، ما دامت في حالتها الأصلية المشروعة ، و لكنها لا تكاد تتجاوز حدودها المعينة ، أو يفضي إلى تعداها لحد إباحتها أو ندبها في معتقدات الجماهير ، حتى صارت مكرهة وجب التناكب عنها ، تكره عقد المجالس و حضورها ، فليحفظ المؤمنون هذه القاعدة النافعة .

و إن كانت هذه القواعد و الملحقات في أمر من الأمور مباحةً مندوبةً في حدود انفرادياتها ، فُعمل بتركيبها و جمعها ،

و صيغ من مجموعها طريقة مركبة خاصة ، كصياغة الهيئة الدعوية المنظمة التي ركبت من الخروج للمذاهب المعلومة ، و إعداد الجماهير ، و رحلة الأربعين ، و الاعتصام بالستة ، باسم ” جماعة التبليغ والدعوة ” ، فمن الواجب أن يقام على نفس هيئتها المركبة لجواز استقلالها دليلاً مخصوصاً من المصادر الشرعية ، كما قال الإمام الشاطبي في ” الاعتصام على صفحة ٣٤٦ من الجزء الأول :

” فذلك ابتداع ، والدليل عليه إن لم يأت عن رسول الله ﷺ ولا عن أصحابه ولا عن التابعين لهم بحسان فعل المجموع هكذا مجموعاً وإن أتى مطلقاً من غير تلك التقييدات ، فالتقييد في المطلقات التي لم يثبت بدليل الشرع تقييدهارأى في التشريع ” .

وقال الشيخ العلامة خليل أحمد السهارنفورى في ” البراهين القاطعة ” على صفحة ١٧٨ :

” لم يكن مجموع السنن و مركب المندوبات محموداً حسناً ، حتى إذا تخلّى من الابتداع و الكراهة ، و وافق الشرع

السمح جمعها و تركيبها ، لأنَّه ربِّما يؤذى إلى كراحته ، مثلاً أنَّ التلاوة بالنظر و إقامة الصلاة سنتان حين تنفردان ، و إذا جُمع بينهما أصبح ذلك يشبه بأفعال أهل الكتاب ، و كذلك الجمع بين التلاوة و الركوع مكررٍ ، إذ كانا جائزين و هما منفردان ، و دواليك ، ولكن المؤلف (صاحب ” الأنوار الساطعة ”) صار قد تعلق بقاعدة ” أنَّ ما كانت أجزاءه المنفردة جائزة ، كان مجموعها جائزاً ، و الحال أئمَّا في ذاتها ناقصة ” .

و قال على صفحة ٥٩ :

” وقد ارتكز في ذهن المؤلف كقاعدة أنَّ ما يحمله الأجزاء من الحكم ، تحمله هيئتها المركبة المجموعة منها ، وقد تقدم إبطال ذلك ” .

ليس الموقوف عليه بدعة

لا مضرَّة في إطلاق الشاء على الدعوة ، و لا حرج في تذليل اللسان بفضائل التبليغ ، بل الحرج في هذه الهيئة المركبة التي لا أثر لوجودها منذ القرون الأولى إلى اليوم ،

حتى تولدت في العصر الحاضر، الأصل أن هناك أمرًا، لا يشترط له بشرط كونه معمولاً به في السلف، ولا بشرط أن يكون له أصل في الشريعة بصفة خاصة، في عدم ابتداعه، وهو من قسم الموقوف عليه أو "ما لا يتم الواجب إلا به"، فلا يكون هذا الوقوف والاختصاص بدعة البتة، قد قال الإمام الهمام الشاطبي^٢ بكتابه في صفحة ١٧٩ من المجلد الأول:

"فأمثلة (القيد) الواجب منها من قبيل ما لا يتم الواجب إلا به، فلا يشترط أن يكون معمولاً به في السلف، ولا أن يكون له أصل في الشرعية على الخصوص، لأنّه من باب المصالح المرسلة لا البدع" .

"والقانون العقلى و الشرعى " مقدمة الواجب واجب مشهور" .

إصلاح مفاسد الواجب واجب

إن الواجب الذي لُوحظ بفساده ومضاره، وهو ما يقف إتمامه على قيد خاصٍ ولا يتم إلا به، لا يجوز تركه، بل يجب إصلاحه وتخليصه من الآفات و الفسادات ، إلا إذا كان

اللاحق غير ذلك وجوب تركه ونبذه، وماروى في كتاب "تذكرة الرشيد" عن مسنن الإمام العلامة عبد الرشيد الغنفوسي^٣ يدل على ذلك ، حيث يقول :

"الواجب الذي لوجبه الله تعالى ، إن تعرّض لمفاسد ، ولا يحصل بدون فرد المختص ، لم يكن محظياً ، ووجبت إزالة المفاسد عنه ، ولكنها إذا لم تكن التخصيصات و التقييدات موقوفاً عليها ، ودخلت فيها مفاسد ، أمثل استباحة السنة ، واعتبار السنة واجباً ، وإلزام مالا يلزم و غيرها ، بالاعتقاد أو بالعمل ، صار يتکلف اجتنابها وجوباً ، لا سيما على العلماء ، انتهى" .

ويقول الشاطبي^٤ في موضع من كتابه على صفحة ٧٩ من جزءه الأول:

"عن عبد الله بن مسعود - رضي الله تعالى عنه - : " القصد في السنة خيرٌ من الاجتهاد في البدعة" .

ثم يقول في القاسم :

"قد روى معناه مرفوعاً أن النبي ﷺ : " عمل قليل

في السنة خير من عمل كثير في البدعة“ . وقد نقل الإمام المحدث الكبير السهارنفورتى فى ”البراهين القاطعة“ على صفحة ١٢٧ رواية لكتاب ”الطريقة المحمدية“ : ”ثم أعلم أن فعل البدعة أشد ضرراً من ترك السنة بدليل أن الفقهاء قالوا : إذا تردد فى شيء بين كونه سنة و بدعة ، فتركه لازم“ .

يتشكل التزام المباح بالبدعة

قد قال المحقق الألمنى و العالم الربانى و العلامة الكبير الشيخ عبد الحى الفرنجى محلى فى رسالته ”رد على الإخوان عن محدثات آخر جمعة رمضان“ :

”فقد تقرر فى مقره أن كل مباح ، أدى إلى التزام غير مشروع و إلى فساد عقائد الجهلة و جب تركه على الكلمة ، فالواجب على العلماء أن لا يلتزموا الكونه مؤذياً إلى اعتقاد السنة و قد وقع ذلك من العوام إلى أن قال : فعلى أهل العلم الذين كالملح فى الطعام ، إذا فسد فسد الطعام ، أن يتركوا الالتزام“ .

كذلك ليست هناك ريبة فى ابتداع إنزال المندوب و المستحب من المشروعات منزلة السنة المقصودة أو الواجب ، و ممارسة السنة كممارسة الواجب ، عملياً أو اعتقادياً ، حيث يقول الشاطبى فى ”الاعتراض“ على صفة ٣٤٦ من الجزء الأول :

”كل ما و اظب رسول الله ﷺ من النوافل و أظهره فى الجماعات فهو سنة ، فالعمل بالنافلة التى ليست سنة على طريقة العمل بالسنة ، إخراج للنافلة عن مكانها المخصوص بها شرعاً ، ثم يلزم من ذلك اعتقاد العوام فيها و من لا علم عنده أنها سنة وهذا فساد عظيم ، لأن اعتقاد ما ليس سنة و العمل بها على حد العمل بالسنة نحو من تبديل الشريعة ، كما لو اعتقاد فى الفرض أنه ليس بفرض أو فيما ليس بفرض أنه فرض ، ثم عمل وفق اعتقاده ، فإنه فاسد ، فهو العمل فى الأصل صحيحاً فإذا خرجه عن بابه اعتقاداً و عملاً من باب إفساد الأحكام الشرعية ، و من هنا ظهر عذر السلف الصالح فى تركهم سنة قصداً لثلا يعتقد الجاهل أنها

من الفرائض“ -

هناك كثيرٌ هو أكثر مماثل فاضلاً من الكفاية ، من الأقوال والإفادات ، مما أفاد به العلماء الكبار و المحققون الفطاحل ، حول مناقضة الحركة الدعوية المنظمة هذه ، و أنها لم تكن لا تتم إلا بالقيود التي اتصلت بها و لا تتجزء عنها ، بل الحق أن للدعوة والإصلاح صور أخرى وأشكال عديدة ، ولو اعترف بسنّية قيودها أو إياحتها ، لبقى فيها التأكيد والالتزام ، والإفضاء إلى إفساد عقائد العوام ، مما يضمها في عداد البدع والمحدثات حسب تصريحات الأحكام السابقة أعلاه ، وليس ما قلنا إلا حقيقة ، لأننا نرى الجماهير يثبتون هذه القيود والخصائص سنة من خلال عملهم و اعتقادهم ، و يتناولونها ببالغ الاهتمام بتطبيل فضائلها ، خلال كتاباتهم و أفواههم و إبداء آرائهم بالحرية ، حتى أن بعضهم ليجترء على أن يقولوا أو يكتبوا : لسنة اليوم سواها ، وأصبح من الصبح على الناظر أنه شاع اختيارها كطريقة دعوية فريدة مسنونة يجب تحملها في كلّ أمكنة من الأرياف و المدن و البلاد .

مجموع المباح وغير المباح فاسد

الأمر الذي ينبغي أن يلاحظ مقاييس ذكره و شرحه و إيضاحه ، و نتأمل فيه بشكل خاص ، أن إدخال مكرورٍ في مباح مشروع يفسده ويكرره بالقطع ، لأنَّه ما على أعينِ نوى العلم و أهلِه أخفى أن يُصدر الحكم في شيءٍ مجموع فيه أشياءٌ من الأمور ، يكون دائمًا بناءً على متابعة ما هو أحسن و أردأ منها ، فمجموع المباح وغيره غير مباح ، و مجموع الصحيح و الفاسد فاسد ، و مركب الطاهر و النجس نجس ، و مركب الحلال و الحرام حرام ، لأن قطرةً من البول ينجس قللاً من الماء .

”أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن مسعود موقوفاً : ”ما اجتمع الحلال و الحرام إلا غالب الحرام“ -

قال الإمام المحدث العظيم السهارنفورت في كتابه على صفحة ١٧٨ :

”ذكر ميلاد النبي ﷺ خيرٌ ، إلا إذا انضم إلى مكرورٍ ، فلا مería في كراحته ، لأنَّه ”إذا اجتمع الحلال و الحرام غالب

الحرام ” هذه قاعدة فقهية كلية ، لها أمثلة كثيرة ، فإنما تتحقق فيه الكراهة والحرمة من هذه اللواحق المكرورة ، وإنكار البديهي بلاهة و حماقة ، فإذا اجتمع أحدُ بين الصلاة والتلاوة بالنظر ، أو إقامتها في الأرض المغضوبية أو قدام الصورة ، صارت له حراماً ، فللنااظر رؤية فيها ، الناتج عن ذلك أن القيد القائم بتغيير الشرع مبتدع مكرور ، و إلا فلا ، و كون القيد سلة لم يكن مانعاً من كونه بدعة .

مساوئ الحركة التبليغية الراهنة

إن هذه الحركة تحوى في طيتها عديداً من المساوئ والمجازف ، منها تصدير الجهلة و تقديمهم على العلماء ، ترك النهى عن المنكر ، المداهنة في الدين ، تأمير الفساق و الفجرة و ناقصي الإمارة و الاختلاط بهم ، إقامة الجمعة في القرى ، مشاركة المجالس الميلادية ، الاستخفاف بالعلماء و الشيوخ الكرام ، و الإفضاء إلى تراخي فتيل العقيدة لدى العوام ، وما إلى ذلك من كثير كثير ، و البدعة تركية كما هي فعلية ، وهي أن يترك مأمور به مطلوب الشرع عن آخره دواماً ، فهي

البدعة بالترك والإهمال .

إهمال المطلوب الشرعي بدعة

لقد قال الإمام العلامة الشاطبي^{رحمه الله} في كتابه على صفحة ٤٤ من الجزء الأول :

” إن البدعة من حيث قيل فيها ، إنها الطريقة مخترعة إلخ يدخل في عموم لفظها البدعة التركية ، كما يدخل فيه البدعة غير تركية ، فقد يقع الابتداع بنفس الترك تحريماً للمنزوك ، أو غير تحريم ، فإن الفعل مثلاً قد يكون حلالاً بالشرع ، فيحرمه الإنسان على نفسه ، أو بقصد تركه قصداً ” .

و قال فيما بعد :

” و إن كان الترك تديناً ، فهو الابتداع إذ قد فرضه الفعل جائزًا شرعاً في الترك المقصود معارضته في شرع التحليل ” .

إفادات الإمام العلامة الشيخ الغنوجي^{رحمه الله}

يحلولي أن أنقل في هذا الفصل تعزيزاً لما نحن نبحث

عنه، وجلاء اللذهن و صقلًا لل بصيرة حوله ، إفادات قطب من أقطاب الهند الإمام الكبير حضرة العلامة الشيخ رشيد أحمد الغنفوسي ، التي قد تبعثرت في الرسائل والكتب ، التي راسل بها سماحته و حكيم الأمة و مصلح الملة العظيم و المرشد الليبيب سماحة الشيخ أشرف على التهانوي فيما بينهما ، ولكن أرجح في نقلها إلى الإشارة بالإيجاز لضيق الزمن ، وليراجع المتزيد إلى مطالعتها و التأمل فيها بالدقة والإمعان ، وهي منتشرة في كتاب " تذكرة الرشيد " منسوبة فيما بين صفحة ١١٣ و ١٣٦ فيه ، فسيكون النفع له أجيلاً وأربع ، و خلاصتها فيما يلى :

الأول : إن كانت القيود موقوفاً عليها ، لا يتم الواجب إلا بها ، لم تكن بدعة ، ولو لم يكن لها وجود في العهد الأول الشريف ، ولا في الشرع .

و ضرب سماحته لذلك من الأمثلة ما قررها الصوفياه الكرام و الصالحة ، العظام من الوظائف و الأشغال ، استلذاً بالتقرب إلى الله تعالى و الابتهاه إليه بالانقطاع ، و إسعاداً

لجدوهم بمحبته و عشقه عز ذكره و جل ثناءه ، ولم تذكر في الشرع و لم توجد خير القرون ، و ما اخترعها المسلمين من الأسلحة و آليات الحرب بعد خير القرون ، إعداداً للخوض في حروب الجهاد لإعلاء كلمة الله .

الثاني : إن كان للمأمور به فرداً ، فاسد و سالم ، فصار السالم معه واجباً مأموراً به ، وإن كان في عوارضه فساد ، وجب تركه ، لا يترك الفرد .

ومثال ذلك " التقليد " :

إن للتقليد المطلق فرداً ، غير شخصي و هو باعث على الفساد ، و شخصي يسلم من فساد السابق ، لذا هو واجب في ضوء هذه القاعدة الكلية .

الثالث : إن كان الواجب من الله تعالى قد لحق به شيء من المفاسد ، و لا يتم إلا به ، فلم يكن حراماً ، بل يجب إزالة المفاسد عنه ، مثلاً للتقليد نوعان شخصي و غير شخصي ، و هما فصلان من جنسه ، لأنّه لا يوجد بغير فصليه هذين حتماً ، لما أنّ الفصول داخلة في النوات ، و لما تعين

تحريم التقليد غير الشخصي ، تعين وجوب الثاني ، ولذا أوجب الفقهاء العظام في كتبهم الشخصي ، و منعوا من غيره .

الرابع : إن المباح المشروع ، مادام في حد إباحته ، مباح جائز العمل به ، وإذا تعداه إلى خارجه ، صار ممنوع القيام به ، نحو الإضافات والقيود التي يهتم بها عند انعقاد المحفل لذكر ميلاد فخر العالمين النبي الكريم ﷺ ، لم تكن لها أى صلة بأصل الذكر ، وهي زيادات عليه ، يمكن أن يحصل الذكر بغيرها ، فصار ذكر ميلاد النبي ﷺ و عقد مجالس الاحتفال به بدعة سيئة ، بما يتصل به من الغلو والإلحاح عليه .

انطباقاً على ذلك تماماً ما تختص الحركة التبليغية المتواجدة اليوم من القيود والصفات ، لم تكن للدعوة فصولاً موقوفاً عليها ، ويمكن أن تتحقق بغيرها ، وتمثلها كثير من الهيئات والطرق والمناهج أحسن تمثيل ، فصارت مع تقييداتها بدعة في الميزان الشرعي ، بما تحمل على مطية

التشدد والإثخان .

الخامس : إن كان جزء من أجزاء المركب غير جائز ، فصار المجموع غير جائز ، ولم يكن محظوظاً عن أذهان الناس أن مجموع الحرام والحلال يكون حراماً ، نحو ما يحوى مجلس الميلاد الكثير من المكرهات ، مثل السرف في الاستضاءة وغيره ، فصار مكرهها .

و كذلك إذا دخلت مكرهات جماعة التبليغ ، حكم لها بالتكره .

السادس : إن المباح الذي قيد به أمر مشروع ، جائز استعماله ، مادام يقف عند حد المعين ، ولا يفسد على العامة عقيدتهم ، إلى أن يغادر من الحذرين أحدهما ، فتعين عدم جوازه ، وله أمثلة بعدد المئات والألاف .

السابع : إذا حصل أمر عن طريق اتخاذ طريقة غير مشروعية ، لا يجوز الانتفاع بها ، فلا ريب في أن خيراً حصل بوسيلة غير المشروع ، لا خير فيه قطعاً ، لأن النتائج التي تنتجهما القيود غير المشروعية ، لا يوزن لها وزن في الشرع ،

مهما كانت نتائجها، نحو سماع ذكر الميلاد النبوى عبر الطريقة المعينة التي لا أصل لها فى الشريعة الإسلامية ، للمضاعفة من محبة الرسول ﷺ ، ولم يكن ذلك صحيحاً.

الثامن : إن المندوب المباح الذى ربما يؤدى إلى تأييد أمر فاسد محظور عليه غير جائز ، فإننا إن خضينا لأنّ هذا المجلس الميلادى مصونٌ من جملة المنكرات و المحظورات ، ولا خلاف في شأن من شئونه وفق الشرع ، فلا نأمن عليه من أنه لا يؤيد عوض أخرىات المجالس للميلاد التي تشيع إقامتها في جميع أنحاء العالم في حشد منكراتها و محظوراتها ، ولا يغرى الناس بحضورها ، فلما ثبت له أنه سيكون للخلق بمثابة الباعث المؤيد المغوى على إجرائها ، لا تصح إجازته ، ولا يخفى ذلك على من له عدل و نظر ، و إلا فمدالولة الشبهات و الارتكاك مستعصية عصيرة ، و لا نهاية لشبهات الناس و شكوكهم ، على الرغم من محاولات العلماء المحققين الشاقة التي بذلت لتفنيد آراء المذهب البواطل و إصلاح فوادها كثيرة ، حتى أتوا الساعة .

التاسع : صدر الامتناع من التزام ما لا يرد الشرع بلزومه ، مع اللجاجة المشددة ، ولو لم يكن اعتقاده واجباً ، أمّا ما كان العمل بمندوب و مباح جارياً مجرى الدوام ، ولم يزعجه إلحاد فاحش ، فهو جائز ، يستحب إجراؤه ، على شرط أن لا يسبب في فساد معتقدات العوام ، ولكنه إذا فسدت بذلك اعتقادهم و تغيرت وجهات نظرهم كان مكروهاً ، كما ضرب بالحكم بالكرامة اختيار السور المستحبة مع الالتزام و التكرار الملحق في الصلوات في بطون الكتب الفقهية .

العاشر : لا ينبغي لمسترشد قطعياً أن يعترف بالصحة ويخضع لمرشد ، في كل قول من أقواله ، و إرشاد من إرشاداته ، و وصيّة من وصاياته ، مما يبدو مضاداً للشرع المبين ، حتى إذا أتى لإثباته بقواعد الشواهد و جليات البراهين ، وإذا فعل قبل ، والأحاديث و الأمثلة و الحكایات في ذلك يعجز الإحصائي عن الإحاطة بها حسراً ، وإليك قصة ، يضمن التبصر فيها الاقتناع بذلك .

لما كثرت شهادات القراء (و هم الصحابة من حفاظ القرآن الكريم)، في الحرب مع مسيلة الكذاب، لوحظ التخوف بالصحابي العظيم الخليفة الثاني عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه - على ضياع أجزاء القرآن الكريم بسبب ضياعهم، فأشار على الخليفة الأول العظيم أبي بكر الصديق - رضي الله تعالى عنه - بتجميع ما تفرق من شمل القرآن المجيد، و كتابة ما تشتت من جمعه في صحيفة واحدة، للحفظ والصيانة، ولكنه أبي قحافة ماله يفعله عليه الله تعالى، و احتاج به و تذبذب بالمضى في إجراءه، حتى اشرح له صدره و طابت له نفسه، بعد ما ناظرا و جادلا فيه كثيراً، فاتفقا على استجابة إنجاز مشروع "جمع القرآن الكريم"، و عهدا به إلى الصحابي الجليل كاتب الوحي زيد بن ثابت الأنصاري - رضي الله تعالى عنه -، فإنه قد عارضهما في رأيهما الموفق بدايةً، مع أنهما كانا أعلم وأفضل و أبعد عهداً بصحبة الرسول الكريم عليه السلام، و سعدا من لسان النبوة بقرار "اقتدوا بالدين من بعدي أبي بكر و عمر" (رواية البخاري)، توهماً

من هذا المشروع أنه محدث، وجب تركه، حيث قال لهم: "تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ" فقط؟، و ناظر فالبالغ لأن الابداع عنده أقبح العيوب وأبغضها، لا يبرر لها، حتى أفلح عن موقفه منها، بعد ما أطلعاه على سيد الأمور كنهه، و نبهاه على الخوف المهدد، فانفتح لذلك قلبه و استعد له جهداً أو عرضاً، و كامل الرواية في جامع البخاري مبسوط مفصل، ربما قرأته.

بناءً أعلى ما ذكر، لا يستحسن لمسترشد ممن يكون في الأسرة العلمية وأهل الفضل، أن يكون أzym بشيخه المرشد من ظله، بحيث لا يميز بين الأوامر والنواهى، لأن القرار "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق" عام مطلق، لا يستثنى منه أحد، وإن استدل أحد منهم بخلافه، فيفرطه في العشق به، ولا وزن له و لا قبول عند ميزان التشريع، و من مؤيدات رأيه ماروت من حكاية الشيخ العلامة نصير الدين سراج الدهلوى مع سلطان المشائخ و المرشد الأعظم نظام الدين الدهلوى، وهو أن الشيخ كان يأبى من أن يحضر

مجالس سلطان المشائخ ، ويجيب من يسأله عن ذلك : ”ما أفعال المشائخ حجّةٌ يحتج بها“ ، و كان الشيخ يقول عنه : ”إنه مصيبةٌ في قوله“ ، و طالما يتبعون الحق في المسائل الفقهية من مريديهم العلماء ، و إذا وجدوا أنفسهم على الخطأ و الغلط ، رجعوا عنه إلى ظلّ الحق ، فقد روا الشيخ في كتابه ”غذاء الروح“ حكاية لمجنوب عارف بالله ، كان يقطن في كهف من الجبل ، ويضع في عينيه قرصاً من الشمع و في منخريه فتيلان نجساً منه ، فمنعه مرید له عن ذلك ، وأعلمته بأن الصلاة في هيئته هذه تفسد ، فأعاد جميع ما في حياته من صلوات ، و معى أيضاً مثله أن الشيخ الكبير الحاج إمداد الله المهاجر المكّي ، و الشيخ الكبير المقرى اللذين كانا يسائلان الشيخ المولوى محمد الفتيا في المسائل الفقهية ، و يعملان بها ، قد تركاه بقولى ورجعا عنها ، و قال الشيخ المقرى في وجهى : ”لم نزل مرتكبين في عديد من المسائل“ .

الحادي عشر: المبتدعات و المحدثات تنقسم إلى قسمين: اعتقادى و عملى ، فالاعتقادى يدخل في الاعتقادات

ويجب إبطالها و تضليلها ، و العملى منضم إلى العمليات ، و ما نرى في كتب الكلام من جواز مسح الخفاف و الاقتداء بالفتاوى في الصلاة ، و التفصية عليهم و عدمه ، يدخل في الاعتقاد ، عند اعتقاده و يدخل في العمليات ، إذا عمل بها .

لا أصلة لأفعال المشائخ في الاحتجاج عند التشريع

إنى سأنقل في هذا الفصل أقوالاً و تصريحات ، فاه بها العلماء الكبار المحققون على وجه الدهور ، مع الإشارة الموجزة ، و أهمل كثيراً من أقوالهم و الروايات من الأحاديث الشريفة و الفقه الرصين ، معتبراً إليكم بعدم سعة الفرص ، قد ذكر سائلى في سؤاله : ”و ما مشاركة العلماء فيها (الحركة الدعوية) بالعدد الملموس“ ، فمن قولى له : ما يكون أسفى من سؤال السائل من غير العلماء كأسفى من مثله من سائلى العلماء شدةً ، لأنَّ العلماء يكون لديهم علم يستعملونه ، و قوة الاستدلال يستدلُّون بها ، فلا يؤمن بأمر ، لا يدعم بدليل و يقول الإمام العلامة الشاطئي : ”إنَّ الحق هو المعتبر دون

الرجال“ -

ويقول صاحب كتاب ”مجالس الأبرار“ :

”ومن ليس من أهل الاجتهاد ، من الزهاد ، فهو في حكم العوام ، لا يتقيّد بكلامه إلا أن يكون موافقاً للأصول الكتب المعتبرة“ .

ويقول حكيم الأمة سماحة الشيخ التهانوي في كتابه ”إصلاح الرسوم“ :

”لست فتني المجازين من المفتين ، بعد ما تبيّن في سؤالك ما نهاك به عن الأعمال من العقائد والمفاسد اللاحقة بها ، وإذا فعلت ذلك ، صحت شبهاتك ، ووجب علينا الإجابة عنها“ .

وقد رد الإمام الهمام المحدث الكبير سماحة الشيخ السهارنفورتى على مؤلف كتاب ”أنوار الساطعة“ ردآ آخذاً ، لما تحدث في جواز الاحتفال بمجالس المواليد وحضورها ، مستدلاً بشيوعها وتبعرقياها في جميع أنحاء العالم لا سيما في الحرمين الشريفين وبلاد مصر والأندلس

والروم وغيرها من الغرب ، والهند وغيرها من العجم ، وجالباً عليه دليل ما أجازه الملا على القاري وسبط بن الجوزي و العلامة الفاكهانى و العلامة السيوطي ، ممن أودعوا دقة التأمل وثقوب البصيرة وأصالة الرأى ، فقال :

”إن الشهرة ليست كدليل شرعى بتاتاً ، فقد اتضح لنا شيوع صلوة البرائة و صلوة الرغائب فى جميع العالم ، بغیر أن يتغير لهما الحكم بالابتداع ، فالشيوع و النزيوع ليس أن يudo قد استلزم لغير المشروع جوازه و إزالة الكراهة عنه ، و لم يكن احتجاج الملا على القاري بشيوع ذكر الميلاد فى البلاد كحجّة شرعية إلا باطلًا ، ليس عنده عليه حجّة من الشرع ، إن العلماء المانعين يحتاجون لمنعهم بالنصوص و آراء المجتهدين ، ولكن عند المؤلف مجرد أن أقوال الناس كذا و كذا ، وقد أجازه المحققون الثاقبو النظر ، و صحّه عالم فلان ، و حضره فلان ، و واصله فلان ، وليس ذلك كدليل و حجّة عند التشريع الإسلامي البة“ .

و إن سرروا بهذه الأقوال عظيم السرور ، فليسروا و

يضلوا في حال مسراتهم، وتدخل عليهم طيب البهجة، فليتقطعوا بها، لكنه إذا تعين أن الاحتفال بالميلاد قد ثبت كونه مبتدعًا سيئاً، بما وردت عليه من نصوص الكتاب والسنة وأقوال المجتهدين، لما تقييد به من القيود والصفات، فلا وزن لقول الملا على القارئ أو غيره في الميزان التشريعي منها، ولا يمكن أن يتكلأ عليها بعدها”.

وقال على صفحة ١٦٥ :

”وإذا لم يرد الكتاب والسنة بجوازه (الاحتفال بالميلاد)، فقد ذهبت فتاوى العلماء في حقه سدي، بكونه بدعة، وإن كان حضور العلماء والمشايخ الكبار فيه متواصلاً مستمراً، لأن الملايين من العلماء لم تكن فتاواهم وآرائهم معتدلة بها، بمقابل نص شرعى من الأدلة الشرعية الأربع، إذ بها قد اتفقت على اختراعها، “فماذا بعد الحق إلا الضلال”.

”إنى قد بسطت القول في بيان دليل المؤلف لـ “أنوار الساطعة” على رأيه في إجازة الاحتفال بالميلاد، من

أنه لم يكن لديه من دليل سوى أن الكثير من العلماء يشاركونه ويحضرونها، وهذا لا يكون أن يحتاج عليه، بل الحجة هي التي يصح ويتكون من أحد من الأدلة الشرعية الأربع”.

وما أكثر الأقوال وأخر الروايات من المتقدمين والمتاخرين من المحققين المنقبين، فنعمما هي، ولكنني أسفًا لم أحوي فسحات من الفراغ، وإلا فأتناول لك قضايا المدارس والخوانق وأشغال الصوفية وأوراد الصلحاء، بالتفصيل والبساط والاحتجاج بقواطع الحجج ومفعمات البراهين، بحيث أقضى على الغموض والخفاء فيها، متنى لك دعوة ملخصة، إلى أن تحضر منزلتي، لنتحدث في إلى فيك حول هذه القضية الهامة، محاولة لإقناعك فيها بأقوال العلماء والبراهين الشرعية.

الحق أن الأسلاف الأكابر الأفضل ما تركوا بهمًا، ولا وذروا مظلماً من جوانب الأحكام الشرعية، حتى لم يذخروا وسعاً في شرحه وإيضاحه، ولكن قد زجرني عن

متابعة التحرير المبسوط شعورى بتعجيل إبلاغ هذه السطور إلى يديك ، وإن تزید متنى ، فدعنى أجد فرصةً ، أفعل فيها إعداد الكتاب المفصل الأكبر من هذه العجالات ، لأن ضيق الوقت هو الбаעث على الإيجاز .

إنى لا نرجو من القراء المخلصين إلا أن يطلعونى على خطأ ، إن سنج لهم ، ولا يضنوا على من عندهم بسديد الرأى فى أمر ، إن لمح لهم ، خلال إعمال نظرة المطالعة والروية فى هذه السطور البسيطة المتواضعة ، إذ عندى كثيرٌ مخطوط من الردود على الإشكالات و التساؤلات الواردة من الموارد الشفافة اليابانية ، ينظر أفضل موقع ، ليظهر فيه على منصة الشهدود ، تمتلكوا بحبل الصبر و لا تعجلوا .

قد سبق الحديث فى الفصل الآتى بما فيه تبصير البصيرة و البصارة ، إلا أنى أستحسن إعادة إجمالاً تعميمياً للفائدة .

إحداث الأمر المعدوم في خير القرون بدعة
ما وجدت التقييدات و الكيفيات التي تقيدت بها

الدعوة و التبليغ اليوم ، فى القرون الثلاثة التى هي أهتم مصادر التشريع الإسلامى ، مع أن الدواعى و العوامل إلى ظهورها فى الوضع المنظم الذى أفضت فى زمننا إلى تأسيسها ، كانت فى زمانها عارضةً داعيةً ، ولكن الصحابة الكرام لم يدعوا الناس إلى اختيارها و لا أخروا عليهم فى إيجابها ، فذلك يدل على أنها كانت متروكةً عندهم ، ولا يمكن أن يحتجب عن ذوى العلم أنَّ بين عدم الفعل و تركه بوناً شاسعاً معنىًّا ، على الحال يقول العلماء : إن وجدت مقتضيات حين زمان أصحاب الخير لاختيارهم أمراً أو كيفيةً أو صفةً ، توجبها ، وعلى الرغم من ذلك لم يثبت اتخاذهم إياها ، فيسمى ذلك بترك الفعل ، كمثل مسألة الآذان لصلاتى العيددين ، فلم يؤثر الآذان لهم عن الشارع عليهما عليهما ، حتى أن الصلاة داعية إلى الآذان ، فاتضح من ذلك أنه ترك لها بالقصد ، و بالتالى إن اختياره لها ببدعة ، لأن ما تركه عليهما أصحابه - رضوان الله أجمعين - من فعل و أمر ، فعله ببدعة .

و قد قال الملا على القارى :

” فمن واظب على فعل لم يفعله الشارع ﷺ فهو مبتدع، والمتابعة كما تكون في الفعل يكون في الترك أيضاً“.

وقد أفاد في ذلك وفق الكلام السابق مسند الهند الإمام الكبير والمحذث العظيم العلامة المجل الشیخ عبد الحق الدھلویٰ، وجاء في كتاب ”المواهب اللطيفة في شرح مسند أبي حنيفة“ ضمن التلفظ بالنیة :

”والاتباع كما يكون في الفعل يكون في الترك ، فمن واظب على ما لم يفعل الشارع فهو مبتدع“.

ويقول السيد جمال الدين المحذث :

”تركه ﷺ سنة كما فعله سنة“.

و قال الإمام العلامة الشاطبي في ”الاعتراض“ على صفحة ٣٦١ من الجزء الأول :

”(و الضرب الثاني) أن يسكن الشارع عن الحكم الخاص أو يترك أمراً من الأمور و موجبه المقتضى له قائم ، و سببه في زمان الوحي وفي ما بعده موجود ثابت ، إلا أنه لم

يحدّد فيه أمر زائد، على ما كان من الحكم العام في أمثاله ولا ينقص منه إلا أنه لما كان المعنى الموجب لشرعية الحكم العقلاني الخاص موجوداً ثم لم يشرع ولا نبه كان صريحاً في أن الزائد على ما ثبت هنالك بدعة زائدة ومخالفة لقصد الشارع ، إذ فهم من قصده الوقوف عندما حذ هنالك لا زيادة عليه و لا النقصان منه“.

كذلك هناك كثير من الروايات ، ذكر فيها تبديع العديد من المحدثات والمستجدات صادراً من هذا الإطار الشرعي ، فقد روا كتاب ”نفائس الأزهار ترجمة مجالس الأبرار“ و الكتب الأخرى أن علياً كرم الله وجهه قد صرّح بابداع التفل قبل صلوة العيددين ، و عبد الله بن عمر أنكر الارتفاع بالأيدي في الدعاء على الصدور ، و الاهتمام بأداء صلاة الضحى و القنوت في العصر ، و عبد الله ابن المغفل قد اعتبر البسمة بالجهر في الصلاة بدعة ، و عبد الله ابن مسعود نسب قراءة الكلمة الطيبة و التسليم على النبي ﷺ بالجهر في المسجد إلى بدع نكارة .

كما ورد الحكم بابتداع كلّ من التنفّل قبل العيدين وقبل صلاة الفجر، في كتاب "الهداية"، ومن رفع الصوت بالذكر يوم العيدين في كتاب "طوالع الأنوار" و"حواشي الدر المختار"، ومن الزائدات على العشرين من ركعات التراويح في كتابي "الأمالي" و"الكافية" للشعبي، ومن الدعاء الجماعي، والاجتماع عند اختتام قراءة القرآن المجيد، في كتب "فتاوی الكبیرى" و" الدر المختار" و"فتاوی عجیب" و"فتاوی إبراهيم الشاهی" و"كنز العمال في شرح أوراد"، ومن إلقاء الخطب عند الكسوف، في مختلف الكتب الفقهية، ومن صلوة الرغائب في كتاب "الكبیرى" ، ومن تلاوة سورة "الكافرون" بالجماع في كتابي "الفتاوى العالمةغيرية" و"نصاب الاحتساب" ، ومن غيرها ممّا لا تستطيع هذه العجالة بسطه و الضرب به من الأمثلة، وما قصدى من وراء ذلك إلّا إيفاء الموضوع حقّه مما يستحقه .

إنّ هذه القوانين و الثوابت الشرعية هي التي قد أنكر و

بدع من خلالها أكابر الأمة البيضاء وأسلافها الغيارى الأمانة جميع ما أُوجد ورُوِّج من أعمال الذكر لله ورسوله ﷺ ، وآوراده و ممَا يتصل بالصلوة والصيام، و إيصال الثواب والعبادات والابتهالات والأخريات من جدد الأمور ووحش الأفعال غير مرّة، إذ أنّ الخوف من لومة لائم و طعنة طاعن لم ينتبهم قطّ ، وبعضاً من التردد لم يمسسهم ، أثناء المضي في عمل إنكارهم وإبطالهم وإعلانهم ابتداعها وإحداثها ، مع أنّ المحدثين والمخترعين كانوا هم المجهرين بالكلمة الطيبة والمشهرين بالإسلام ، والمنتسبين إليه ، بصالح القصد من ورائها ، بخالص ونّهم إلى الدين و صاحبهـ . ألف ألف تحية وسلامـ ، ويستدلّون عليها بالفوائد الكثيرة و العوائد العميقـة ، ولكنهم لم يتناولوا هم بالرأفة و اللين في شأن الابتداع والإحداث ، بل أخذناوهم على أخطائهم و محدثاتهم ، وأنظهر عيوبهم في خطبهم و مصنفاتهم و نقشوشـم و جادلواهم في وجوه القوم ، إلى أن أدى ذلك إلى الإيقاع بين الأخوين الصميمين والإغراء بين الأب و ابنه ، و إحداث الشقاق بين

الأهلين والأقرباء وذوى الأرحام، وما أكثر هذه المشا凡 واثقلها، وما أرزا الشقاء للذين كانوا يحملونها إلى الآن، وكان ذلك متصلةً مسلسلاً.

لا يمثّل إلى الإنصاف والحق بصلةٍ أن يبدع ما أحدث المتقدّمون، ويرخص ما أبدع الحاضرون، فإنما أن يُعرض عن محاربة البدع والخرافات إعراضًا كلياً، ويُطرح كامل ما قام به الكبار المصلحون والمجددون من الجهود والمساعي حول مقاومة الابتداع والإيزان بالحرب على المحدثات والخرافات في سلّات المهمّلات، وإنما أن يُبيّن الفارق بين تبديع البدعة القديمة وترخيص البدعة الحديثة، ويُحتمل إلى قوانين الشريعة السمحّة ومبادئها في إثبات أن لا تكون هذه الأمور الحديثة بدعة، بكتابها، و تكون غيرها بدعة، بهذه الوجوه والأسباب بكلّ وضوح، ولا أصلالة للاستدلال بحضور العلماء، وإشادتهم بها، أو ما نالت من الشهرة وذيع الصيت، أو أنها أطبقت على العالم، وأنت بنتائج مثمرة.

و سأقرى آنفأ بصر المطالع، بما يضيئه ويشرح صدره، مما أفاد به مسند الهند الأعظم والإمام الأكبر مجدد ألف الثاني العلامة الشيخ أحمد بن عبد الأحد السرهندي من قوله النير الموجّه، قائلاً:

”لا يكاد الرجل يجد عرفاً من السنة، ولا يحظى بنصيب من ثرائها الغالى القييم، حتى أن يحتزز من البدعة الحسنة ويتجنب ظالها، مثلاً يجتنب و يحتزز و يتأنى من البدعة السيئة، حتى من اسمها و طرقها، ولكن ذلك كاناليوم صعباً متعذراً على العلماء، حيث أنهم غرقى في بحر البدع والخرافات، و مسحورون بسحرها و مغلوبون بها على دينها و إيمانها، و صاروا ساكنين في ظلماتها و مرتاحين إلى حوالكها، فلا أعتقد هناك وجود بطولة في نسمة من نسماتهم، تستطيع معها التكلّم في وجهها ببنت شفة و مجادلة رجالها لمساعدة إحياء السنة، و مقاومتها بذات اليد و القدم لقمعها من جنورها، بل الأكثر من العلماء الذين أعاصرهم، هم الناصرو البدع و الخرافات، و الماîحو السنة و الحق في كنه

الأمر، وكانوا يفتون بجوازها بل باستحسانها واستحبابها، ويدعوا إلى قبولها، شعوراً بالتعامل المشترك فيخلق، وماذا سيصنعون؟، إذا انتشرت فيه وعم الضلال وشمل الباطل، بما يدعونهم إليها، ولعلهم هم الغافلون عن أن الشيوع والتعامل لا يكون أن يعتقد بهما في الاحتجاج لأمر عند الشرع، غير ما يستمرّ فعله، ويتوافق تناوله منذ صدر الإسلام، ويتحصل تسلسلاً الجارى بخير القرون الأولى بالإجماع، حتى يومنا هذا، كما جاء في كتاب "الفتاوى الغيائية" :

"قال الشيخ الإمام الشهيد رحمة الله سبحانه عليه : لا تأخذ باستحسان مشايخ بلخ ، وإنما تأخذ بقول أصحابنا المتقدمين رحمهم الله سبحانه ، لأن موجب التعامل في بلدة لا يدل على الجواز ، وإنما يدل على الجواز ما يكون الاستمرار من الصدر الأول ، فيكون ذلك دليلاً على تقرير النبي ﷺ إياهم ، على ذلك فيكون منه عليه وعلى آله الصلة والسلام ، وأما إذا لم يكن كذلك لا يكون فعلهم حجة ، إلا إذا كان ذلك

عن الناس كافة في البلدان كلها ، ليكون إجماعاً ، والإجماع حجة ، ألا ترى أنهم لو تعاملوا على بيع الخمر ، وعلى الربو ، لا يُفتي بالحل" .

قد تحقق بغيرشك أن ليس معتمداً به ولا مقبولاً داخلاً في التشريع ، سوى ما تقرر في العصور المباركة الأولى الثلاث ، لأن التعاملات في خير القرون في الأصل تقريرات النبي ﷺ وسننه وآئتها للبدعة أن يمسها ، أما الجميع من أنواع التعاملات التي أطبقت أنحاء البلاد وتعامل بها جميع البشر فيما بينهم عبر العصور المختلفة فلا يمكن لفرد أن يطلع عليها بكمالها .

لا يصح الاستشهاد في إباحة شيء وحرمةه بأفعال الصوفية

لا استناد لتصرفات الصوفية في الحلال والحرام ، بل مما يكفيهم أن نحسن الظن إليهم ونعذرهم ولامناتهم ونحوّل أمرهم إلى الله تعالى ، فاقرأوا الإمام الأعظم أبي حيفه وتلميذه هى الأكثر اعتباراً أو قبولاً في هذا المضمار من

المرجع والمأب ، وصَلَى اللَّهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٌ وَآلُوهُ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ ، بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ -

وَآخِر دُعَوانَا أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

وَالسَّلَامُ

الأحرار الأفقر (إلى رحمة الله) محمد فاروق غفرل
بلدة أتراؤن ، إله آباد ، شعبان المكرم ١٣٩٩ هـ

التعريب : أبو فهد وسليم الغوندوى الندوى

9616456979

البريد الإلكتروني: fahad.shaan88@gmail.com

أعمال الشيوخ أبي بكر وشبل و أبي الحسن النوري ” -
لا يجوز حمل طريقة الدعوة السائدة على المدارس
والخوانق فإنه القياس مع الفارق

لأنَّ فقيد الفرصة والفراغ ، أجمل الحديث أحكام
المدارس والخوانق ، و إلا أفهمتها ، فمن الملاحظ أن المقارنة
بين المدارس والخوانق و أمثالها التي تتأكد بالشريعة و
السلف الصالح ، و الحركة التبلغية الراهنة المعينة ، في
هيئتها المخصوصة المتقيدة بالقيود المخصوصة و طريقتها
المعينة ، تكون هي من قبيل ” القياس مع الفارق ” -

أكتفى بهذه الكلمات ، وسيظهر الكتاب المفصل على
ساحة الواقع - بمشيئة الله تعالى - ، و أرجو منكم أن لا
تنسوني في صالح دعواتكم و لا تضنوا على بتوجيهاتكم و
سداد آرائكم ، وإن يقع في أعينكم خطأ في هذه العجلة ،
فاطلعونني عليه من فضلكم ، و لكم الترحيب الساخن في الرد
على ما بين أيديكم ، حين لا توافقونه -

هذا ماسنح لي الآن ، و الله أعلم بالصواب ، و إليه